

الفهرس

الصفحة	المحتوى
	شكر وعرقان
	الإهداء
	قائمة المختصرات
1	مقدمة
7	الفصل الأول: جرائم الصفقات العمومية في ظل قانون مكافحة الفساد
8	المبحث الأول: جريمة الرشوة في الصفقات العمومية
8	المطلب الأول: مفهوم جريمة الرشوة
8	الفرع الأول: أركان الجريمة
16	الفرع الثاني: قمع الجريمة
19	المطلب لثاني: صور جريمة الرشوة في الصفقات العمومية
19	الفرع الأول: تلقي الهدايا
23	الفرع الثاني: اخذ فوائد بصفة غير قانونية
27	المبحث الثاني: الامتيازات غير المبررة في الصفقات العمومية
27	المطلب الأول: جريمة منح الإمتيازات غير مبررة للغير
27	الفرع الأول: أركان الجريمة
32	الفرع الثاني: قمع الجريمة
33	المطلب الثاني: جريمة استغلال نفوذ الأعوان العموميين للحصول على امتيازات غير مبررة
33	الفرع الأول: أركان الجريمة
36	الفرع الثاني: قمع الجريمة
38	ملخص الفصل الأول
40	الفصل الثاني: آليات مكافحة جرائم الصفقات العمومية في ظل قانون مكافحة الفساد
41	المبحث الأول: الآليات الإجرائية المتبعة في مكافحة جرائم الصفقات العمومية
41	المطلب الأول: إجراءات المتابعة القضائية
41	الفرع الأول: تحريك الدعوى العمومية
43	الفرع الثاني: أساليب التحري الخاصة
49	الفرع الثالث: مرحلة المحاكمة
51	المطلب الثاني: إجراءات التعاون القضائي الدولي

51	الفرع الأول: تسليم المجرمين
53	الفرع الثاني: المساعدة القانونية المتبادلة
55	الفرع الثالث: المصادرة الدولية
57	المبحث الثاني: الأجهزة المختصة في مكافحة جرائم الصفقات العمومية
57	المطلب الأول: الأجهزة المختصة بالرقابة المالية
57	الفرع الأول: المفتشية العامة للمالية
60	الفرع الثاني: مجلس المحاسبة
63	المطلب الثاني: الأجهزة المختصة بالوقاية و القمع
63	الفرع الأول: الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته
67	الفرع الثاني: الديوان المركزي لقمع الفساد
71	ملخص الفصل الثاني
73	الخاتمة
	قائمة المصادر و المراجع
	الفهرس
	الخلاصة

الخلاصة

إن جرائم الصفقات العمومية من أهم مظاهر الفساد المنتشرة بشكل واسع والمؤثرة بشكل سلبي على الاقتصاد الوطني لمساسها بالنزاهة الوظيفية للموظف العمومي ومبادئ المساواة والشفافية عند إبرام وتنفيذ الصفقة، ونظرا لما يحدثه من فضائح مالية عند إبرام صفقات مشبوهة بما يخالف التشريع والتنظيم المعمول بهما في هذا المجال.

ونظرا لانتشار هذه الجرائم بشكل دقيق وسري كان لزاما على المشرع اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير المخصصة للوقاية من جرائم الصفقات العمومية ومكافحتها، ووضع أجهزة رقابة ووقاية وقمع فعالة من أجل تنفيذ إستراتيجية قانونية مخصصة في مكافحة انتشار جرائم الصفقات العمومية، إلى جانب دور السلطة القضائية في البحث والتحري عن هذه الجرائم معتمدة على أساليب تحري خاصة.

وبهذا على المشرع الجمع بين الإجراءات الوقائية والرقابية والقمعية لتكون أمام سياسة جنائية وقمعية ناجحة في مكافحة هذا النوع من الجرائم.